الصباح الاقتصادية
12
العدد 2332 - السنة الثامنة
الأحد 24 صفر 1437 - الموافق 6 ديسمبر 2015
Sunday 6 December 2015 - No.2332 - 8th Year

في ظل تراجع تأثير صفقة «فيفا» على الأداء

«بيان للاستثمار»: البورصة عاشت أسبوع ضعيف واللون الأحمر هيمن على المؤشرات الثلاثة

أوضح تقرير سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوعي الخاص بـ شركة بيان للاستثمار» أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد خلال الأسبوع الماضي أداءً ضعيفاً دفع مؤشراته الثلاثة إلى إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، وذلك وسط انخفاض معدلات التداول بشكل لافت، لاسيما على صعيد السيولة المتداولة التي سجلت في إحدى الجلسات اليومية من الأسبوع أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من خمسة أشهر! وقد جاء هذا الأداء في ظل تراجع تأثير صفقة «فيفا» على البورصة، بالإضافة إلى عدم ظهور محفزات إيجابية جديدة، وسط استمرار نشاؤم الكثير من المستثمرين وتراجع ثقتهم في السوق الكويتي وفي الاقتصاد المحلي بشكل عام، حيث أظهر الاستبيان الشهري الذي أصدرته وكالة «رويترز» خلال الأسبوع المنقضي تراجعا في ثقة المستثمرين بالبورصة الكويتية، إذ جاء فيه أن ما يقرب من 30% من كبار مديري صناديق الشرق الأوسط يتوون خفض انكشافهم على سوق الكويت للأوراق المالية في الأشهر الثلاثة القادمة.

على الصعيد الاقتصادي، توقع «صندوق النقد الدولي» في تقريره الأخير عن الكويت، أن تشهد الأوضاع المالية الداخلية والخارجية للبلاد المزيد من التراجع الحاد خلال عامي 2015 و2016، وذلك نتيجة الهبوط الذي تشهده أسعار النفط، وقال الصندوق في تقريره أن «هذا الهبوط قد ترتب عليه تباطؤ معدل النمو الاقتصادي خلال عامي 2014 و2015، مما أدى إلى زيادة الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل مرتفعة الإنتاجية، مضيفا أن الحكومة الكويتية تركز على إجراء إصلاحات لاحتواء الإنفاق الجاري وتحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي، فضلا عن السياسات الهادفة لزيادة دور القطاع الخاص في الاستثمار وخلق فرص العمل للمواطنين؛ وتوقع الصندوق أن يستمر عجز الميزانية العامة في الأجل المتوسط، إذ ستسجل عجزاً تراكمياً تصل قيمته إلى 26.2 مليار دينار مع خلق احتياجات تمويلية بنفس المبلغ خلال الفترة من 2015 وحتى 2020».

وتجدر الإشارة إلى أن تأخر الحكومة في تنفيذ نصائح وتوصيات «صندوق النقد الدولي» وغيره من المؤسسات الاقتصادية المرموقة بشأن الحد من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، والعمل على خلق مصادر دخل إضافية في ضوء الزيادة المستمرة في الإنفاق الجاري، قد أدى الى تخلف الاقتصاد الوطني بشكل واضح، ودفع ميزانية الدولة إلى تسجيل عجز حقيقي في العام المالي السابق، إذ سبق وأن حذر «الصندوق الدولي» الكويت مراراً في السنوات السابقة من احتمال تعرض الميزانية إلى هذا العجز في ظل انخفاض أسعار النفط، إلا أن الحكومة قابلت هذه التحذيرات بمزيد من التجاهل غير المبرر، حتى أصبح لدى الأوساط الاقتصادية شكوك كبيرة بقدرة الحكومة على مواجهة الأزمات؛ ولكن الجانب المضيء في هذه المشكلة أن الكثير من التقارير والدراسات قد أفادت بأن الكويت لديها فرصة عظيمة لكي تتدارك نفسها مرة أخرى من خلال المضي قدماً في تنفيذ بعض الحلول والمعالجات الفورية، منها العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري وتنفيذ المزيد من المشاريع الكبرى التي تساهم في تنويع مصادر الدخل عن طريق تقديم الدعم للقطاع الخاص وإفساح المجال له للمشاركة الحقيقية في تنمية الاقتصاد الوطني وإسناد تلك المشاريع إليه، وغيرها من المعالجات السريعة التي لابد أن تتجه إليها الدولة في الفترة الحالية، فإذا أرادت الحكومة أن تتدارك نفسها وتصلح أخطائها السابقة، فلا سبيل أمامها سوى السعي نحو تنفيذ هذه الحلول بشكل فوري وسريع، مما يصب في صالح المصلحة العامة، ويُخرج الاقتصاد الوطني من التعثر الذي مازال يقبع في ظله منذ إندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008.

وبالعودة إلى تداولات سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد شهد السوق أداءً ضعيفاً نوعاً ما، مما أجبر مؤشراته الثلاثة على إنهاء تعاملات الأسبوع مسجلة خسائر متباينة، إذ جاء ذلك في ضوء الضغوط البيعية التي شهدها السوق في أغلب الجلسات اليومية من الأسبوع، والتي جاءت بهدف جني الأرباح، حيث تركزت على الأسهم التي حققت ارتفاعات متفاوتة في الأسبوع قبل الماضي، خاصة الأسهم القيادية والنفطية، الأمر الذي انعكس سلباً على المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، واللذان كانا الأكثر خسارة بنهاية الأسبوع الماضي. هذا وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض معدلات التداول بشكل ملاحظ، وخاصة على صعيد قيمة التداول التي تراجعت في إحدى الجلسات اليومية لأدنى مستوى لها منذ شهر يوليو الماضي.

وعلى صعيد التداولات اليومية للسوق، فقد شهدت اولى جلسات الأسبوع المنقضي تباين اداء المؤشرات الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاعا بسيطا في ظل حضور شرائي محدود على الأسهم الصغيرة، فيما دفعت عمليات جني الأرباح المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء. في حين شهدت الجلسة التالية تراجع كافة مؤشرات السوق في ظل تزايد عمليات البيع بشكل واضح على الأسهم القيادية، وذلك في ظل ارتفاع كبير للسيولة.

هذا وقد عاد السوق في جلستي الثلاثاء والأربعاء إلى التباين مرة أخرى، حيث شهد عودة عمليات الشراء والمضاربات السريعة على بعض الأسهم الصغيرة ثانية، الأمر الذي أدى إلى تحسن اداء المؤشر السعري بعض الشيء، فيما استمرت عمليات جني الأرباح في دفع المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى الإغلاق في منطقة الخسائر. اما في جلسة التداول الأخيرة من الاسبوع، فقد شهدت مؤشرات السوق تبايناً في إغلاقاتها ايضا ولكن مع اختلاف الأدوار، حيث هبط المؤشر السعري على إثر عمليات البيع التي تركزت على بعض الأسهم الصغيرة، فيما ارتفع المؤشرين الوزني وكويت 15، وسط اداء اتسم بالتذبذب المحدود.

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.15 مليار د.ك. بتراجع نسبته 0.26% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 26.22 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق تراجعا بنسبة بلغت 6.53% عن قيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت وقتها 27.98 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,788.74 نقطة، مسجلا انخفاضاً نسبته 0.10% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة نسبتها 0.12% بعد أن أغلق عند مستوى 394.11 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 939.12 نقطة، بخسارة نسبتها 0.47% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجعا في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 38.04% ليصل إلى 9.72 مليون د.ك. تقريباً، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 17.11%، ليبلغ 108.78 مليون سهم تقريباً.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 11.43%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.20%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 11.40%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الستة الباقية. وقد تصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,051.59 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.57%، تبعه قطاع النفط والغاز في المرتبة الثانية، إذ سجل مؤشره نمواً اسبوعياً بنسبة بلغت 1.13%، مقفلاً عند مستوى 791.01 نقطة، فيما جاء قطاع الصناعية في المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً اسبوعياً بنسبة بلغت 0.46%، مقفلاً عند مستوى 1,074.35 نقطة، هذا وقد كان قطاع البنوك الأقل ارتفاعاً خلال الأسبوع الماضي، إذ سجل مؤشره نمواً نسبته 0.05%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 930.03 نقطة.

في المقابل، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث انخفض مؤشره بنسبة 4.56%، مغلقاً عند مستوى 939.52 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 628.78 نقطة، ليفقد ما نسبته 1.01%، تبعه قطاع العقار بالمرتبة الثالثة، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 971.43 نقطة، متراجعاً بنسبة بلغت 0.92%. أما أقل القطاعات انخفاضاً خلال الأسبوع الماضي، فكان قطاع التأمين، إذ أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,094.11 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.37%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 221.82 مليون سهم تقريباً، شكلت 40.78% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 132.25 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 24.32% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع النفط والغاز والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 10.69% بعد أن وصل إلى 58.13 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.80% بقيمة إجمالية بلغت 12.54 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 21.17% وبقيمة إجمالية بلغت 10.29 مليون د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 6.87 مليون د.ك.، شكلت حوالي 14.14% من إجمالي تداولات السوق.

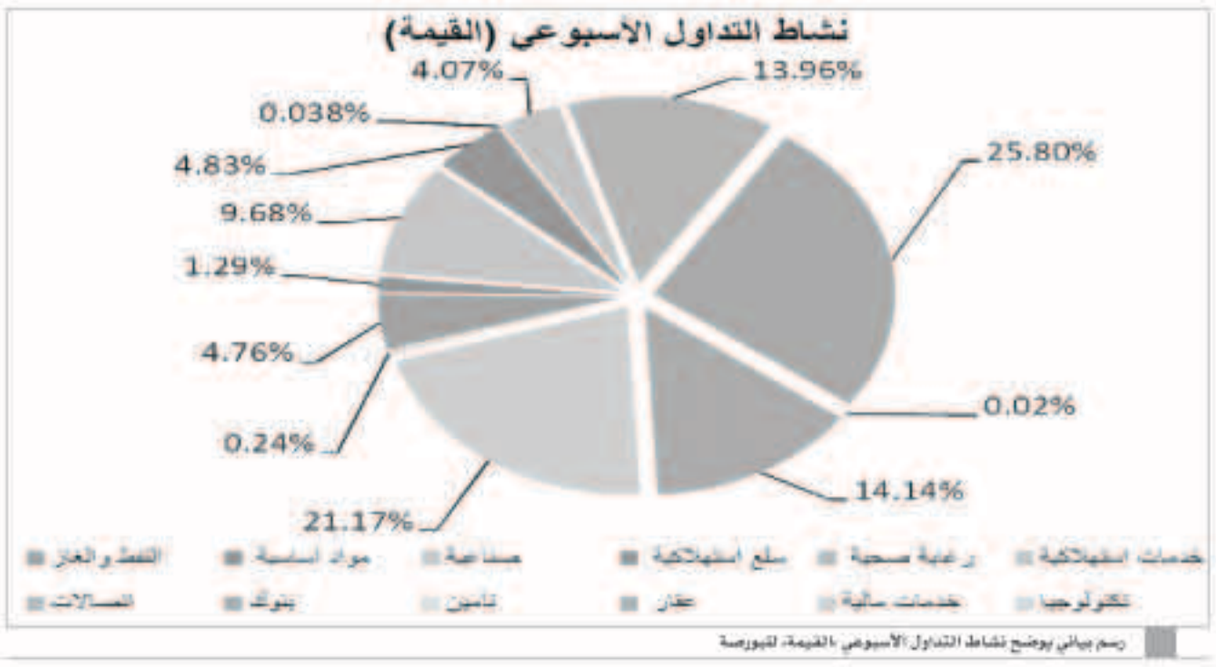

رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي بالقيمة، للبورصة

تأخر الحكومة في تنفيذ نصائح وتوصيات «صندوق النقد الدولي» أدى الى تخلف الاقتصاد الوطني بشكل واضح

الكويت لديها فرصة عظيمة لكي تتدارك نفسها مرة أخرى من خلال المضي قدماً في تنفيذ بعض الحلول والمعالجات الفورية

ذي بانكر» تختار «الوطني» أفضل بنك في الكويت لـ2015

اختارت مؤسسة «ذي بانكر» التابعة لمجموعة «فايننشال تايمز "FT"» العالمية بنك الكويت الوطني أفضل بنك في الكويت لعام 2015 ضمن قائمتها لأفضل البنوك في العالم.

وقد تسلم مدير عام بنك الكويت الوطني- لندن فوزي الدجاني الجائزة نيابة عن البنك، في احتفال أقامته «ذي بانكر» في العاصمة البريطانية لندن حضره حشد من كبار المصرفيين والرؤساء التنفيذيين لأهم المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية.

وقالت «ذي بانكر» أن اختيار بنك الكويت الوطني لهذه الجائزة يأتي انطلاقاً من موقعه الريادي والقوي في قيادة وتمويل الصفقات والمشروعات الضخمة، حيث لعب مؤخراً العديد من الأدوار الأساسية في قيادة التحالفات المصرفية العالمية أو المشاركة فيها إلى جانب انجاز العديد من الصفقات لمشاريع بارزة في الكويت، دون إغفال كونه الشريك المصرفي الأول والوحيد لشركة نفط الكويت وشركاتها التابعة.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

فوزي الدجاني يتسلم الجائزة

تقديراً لإنجازاته في مجال تحويلات الأموال الدولية

«برقان» يفوز بجائزة التميز بالجودة من «جي. بي. مورغان»

جانب من تسليم الجائزة

أعلن بنك برقان عن حصوله على جائزة النخبة للتميز الجودة من جي. بي. مورغان لعام 2015. وتأتي هذه الجائزة نتيجة لنجاح البنك في الحفاظ على المستوى المميز للخدمات والعمليات التي قدمها على مدار العام في مجال تحويل المحافظ بالدولار الأمريكي، والتي تعكس التزام الموظفين المسؤولين عن مثل هذه العمليات بمعايير رفيعة للجودة.

واكدت جائزة جي. بي. مورغان ان بنك برقان قد استحق وعن جدارة الفوز بجائزة النخبة للتميز بالجودة بعد تحقيقه نسبا عالية في العمليات المباشرة «STP» لتحويل الأموال بلغت 99.0% ضمن التصنيف MT103 و 99.7% ضمن تصنيف MT202، الأمر الذي قاد البنك للحصول على جائزة النخبة لجودة العمليات في كلتا الفئتين. وقد أصبح بنك برقان واحدا بين مجموعة قليلة من المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي تحصد الجائزة المرموقة عن عمليات تحويلات العملاء والتحويلات المصرفية بين البنوك.

وبهذه المناسبة قال رئيس خدمات الخزينة - ورئيس تغطية المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي لمجموعة جي. بي. مورغان السيد شريف عبدالسلام قائلا «منذ العام 1997 ونحن نقدم جوائز النخبة لتميز الجودة تقديرا لمجهودات عملائنا وادائهم المتميز وقدرتهم على تقديم أفضل الخدمات والعمليات في مجال تحويل المحافظ بالدولار الأمريكي. ويسعدني أن أهنئ بنك برقان لكونه ضمن هذه الفئة المحدودة والمميزة، ان هذا الإنجاز يبرهن على مكانة البنك الريادية. وفي هذا العام تم تأهيل أقل من 1% من عملائنا المختصين بتحويل الأموال للحصول على هذه الجائزة المميزة. لذا أود أن أتقدم بالتهنئة لبنك برقان لكونه واحدا من أولئك القلائل».

وفي السياق ذاته، قال رئيس قطاع التشغيل لمجموعة بنك برقان السيد أدريان غوستوسكي «إن جوائز جي. بي. مورغان هي أكبر دليل على التزام بنك برقان بتقديم أعلى معايير الجودة في الخدمات المالية لعملائها. في كل من تصنيف MT202 و MT103 على حد سواء. ونحن فخورون بتحقيقنا أفضل تنسب في العمليات المباشرة «STP» لتحويل الأموال. إن ما حققناه دليل على العمل الجاد والتفاني الذي بذله فريق العمليات لدينا لتحقيق أفضل النتائج وتقديم الحلول لتلبية احتياجات العملاء المالية.» وأضاف «بالنيابة عن جميع أفراد فريق بنك برقان أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمنظمة جي. بي. مورجان العريقة لمنحنا هذه الجائزة المرموقة، والشكر موصول لموظفينا على جهودهم في الحفاظ على معايير الجودة لعمليات التحويل النقدية، الأمر الذي ينعكس ثمار جهوده على عملائنا، إذ يؤكد شعار بنك برقان «أنت دافعنا».

والجدير بالذكر أن «جي. بي. مورغان» تقدم جوائزها لأكثر المؤسسات المالية والبنكية تميزا في تطبيق نظام الدفع SWIFT وتضم قائمة الفائزين بها منذ عام 1997 مجموعة من أشهر وأفضل عملاء مقاصة الدولار الأميركي.

"بيتك" يطلق حملة " التمويل الانشائي..تماما كما أفضله"

اطلق بيت التمويل الكويتي "بيتك" حملة " التمويل الانشائي.. تماما كما أفضله" لتمويل منتج المواد والاعمال الانشائية الذي يوفر كافة احتياجات العملاء لبناء منزل العمر على أفضل وجه بأيسر الطرق وأسهل الخدمات.

وتؤكد الحملة حرص "بيتك" على منح العملاء ميزات خاصة، وتحريك السوق، لاسيما سوق المواد والاعمال الانشائية الذي يزداد الطلب عليه، كما تساهم الحملة في تنشيط مبيعات التجار وتلبية احتياجات العملاء من خلال برامج وعروض يتم التنسيق فيها مع الموردين عبر قنوات التعامل والشراكة والتخطيط الاستراتيجي بما يخدم العملاء ويحقق النمو للاقتصاد.

وتتمتع الحملة بمميزات عديدة ابرزها امكانية تمويل العميل لغاية 70 الف دينار للمواد والاعمال الانشائية للتمويل المقسط، و12 شهرا لاستحقاق القسط الاول، وفترة سداد تصل لغاية 15 سنة، علاوة على نسبة ارباح تنافسية، واستشارات وارشادات هندسية قبل وأثناء البناء، ويعتبر سوق المواد والأعمال الإنشائية أحد الأسواق الواعدة التي تتميز بحجمها الضخم مقارنة بالأسواق الأخرى ويحظى بعدد كبير من الموردين كما أنه معني بمعظم فئات المجتمع، وتعتبر السلع التي يشملها ضرورية، علاوة على إعطائه العميل فرصة في الاختيار واتخاذ القرار، وبحسب ما كشفه تقرير "بيتك" العقاري فان المؤسسة العامة للرعاية السكنية نجحت في تنفيذ جانب كبير من خططها الموضوعة لإنجاز الاف الوحدات السكنية والقسائم في العديد من المناطق بالاضافة الى المشاريع الاخرى اللازمة مثل المباني العامة والبنى التحتية وغيرها ضمن جهود الدولة المتواصلة للتخفيف من الازمة الاسكانية حيث تهدف الدولة إلى إنجاز اكثر من 36 الف وحدة سكنية حتى عام 2017.

ويلتزم "بيتك" بدعم العملاء بمختلف شرائحهم من خلال مفهوم التعامل بالاقساط التي تكسب العميل إمكانية مادية اكبر عند رغبته بشراء أي من السلع المطروحة في سوق المواد والأعمال الإنشائية أو الأسواق الأخرى بحيث تتيح له اختيار أفضل جودة ممكنة من السلع مقابل هامش ربح تنافسي عند التعاقد مع "بيتك".

البنك التجاري يحتفل بتخريج دفعة جديدة ضمن برنامج تطوير الموظفين

احتفل البنك التجاري الكويتي بتخريج دفعة جديدة من الموظفين الملتحقين ببرنامج تطوير الموظفين الجدد وذلك بحضور مدير عام إدارة الموارد البشرية منى العبد الرزاق، ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بسول داوود، الذين قدموا التهاني للمتدربين من الكوادر الوطنية على إتمامهم البرنامج بنجاح، ويتميز البرنامج بشموليته حيث أنه يحتوي مختلف جوانب العمل المصرفي مثل المبادئ المصرفية وتاريخها، مهارات البيع والتواصل ، التسويق، البطاقات، التفاوض، المسائل القانونية ، والكشف عن العملة المزورة وغسيل الأموال، الإقراض والاقتراض وغيرها من الأساسيات المصرفية.

وأكدت منى العبد الرزاق ضرورة التزام الموظفين الجدد بأولويات العمل المصرفي، وأهمها التركيز على السرية المصرفية والحفاظ على مستوى خدمة العملاء بما يتلاءم مع احتياجات العملاء، مشيرة إلى أهمية التفاني في الأداء العملي في سبيل تقديم مستويات خدمة متميزة. وأضافت العبد الرزاق خلال التخرج الذي اقامه «التجاري» إن نجاح البرنامج كان نتيجة جهود فريق العمل من مختلف الإدارات، وإيمان البنك بأهمية تأهيل الكوادر الوطنية للعمل في القطاع المصرفي، مشيدة ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة على دعمه المتواصل لتدريب العمالة الوطنية.